أكدوا أن أعذارها غير مقبولة ..ولا مبرر حقيقياً لعدم حضورها الجلسات

نواب : الحكومة تتهرب من المجلس ولا تريد مواجهته .. وقضايا المواطنين معطلة

جانب من الجلسة التي رفعت لعدم حضور الحكومة

أسامة الشاهين

محمد الدلال (تصوير: صالح محمد)

عادل الدمخي

بدر الملا

■ الدمخي : هناك قضايا مهمة يفترض من الجميع التعاون لأجلها منها ما يخص الكويتيين المقطوعة رواتبهم

■ الملا: أسجل استهجاني لعدم حضور الحكومة لهذه الجلسة في ظل هذه المعطيات الخطيرة

■ الشاهين : فوجئنا بعدم اكتمال النصاب وغياب السلطة التنفيذية رغم وجود مشكلات ملحة

■ الدلال : نريد معرفة خطة الحكومة بشأن قضية تجارة الإقامات والإجراءات التي تمت

■ لا يمكن حل المشكلات من دون انعقاد جلسات كي تتم المساعدة في إدارة الأزمة

عبر بعض نواب مجلس الأمة عن امتعاضهم بسبب عدم حضور الحكومة لجلسة المجلس التي دعا إليها الرئيس مرزوق الغانم ، والتي انعقدت ثم رفعت على الفور بسبب رفض الحكومة حضورها ،مرجعة السبب إلى أخذها بالاحتياطات الصحية في ظل تفشي فيروس كورونا .

وأكد النواب أن الحكومة لا تريد مواجهة المجلس، وتتذرع بالاحتياطات الصحية ، على الرغم من أن هناك الكثير من القضايا الملحة ، والتي تتطلب سرعة في الإنجاز .

في هذا السياق أوضح النائب أسامه الشاهين أنه وعددًا من النواب حضروا أمس الجلسة، " ولكن فوجئنا بعدم اكتمال النصاب وعدم حضور الحكومة رغم أن هناك قضايا ملحة على جدول الأعمال أهمها معاناة آلاف الكويتيين الذين هم بلا رواتب بسبب إغلاق المصالح الحكومية" .

وبين الشاهين أنه من ضمن القضايا المهمة كذلك قضية الرقابة المالية والإدارية على قضية صرف الحكومة وإجراءاتها خلال أزمة كورونا بالإضافة إلى متابعة الأداء الصحي والفني للحكومة في ظل انتشار الوباء علاوة على تعاون الحكومة مع الدول الشقيقة والصديقة غير المتعاونة بإجلاء مخالفي الإقامة" .

وأضاف الشاهين أن هناك قضايا تعطلت تشريعاتها مثل التشريع اللازم لتعديل قانون بدل البطالة وقانون صندوق المعسرين وصندوق الأسرة فلم تحل من الحكومة ولم ينعقد المجلس لتعديلها ما سبب ضررًا حقيقيًا لمصالح الوطن والمواطنين.

فضلا عن حسم ملف التوظيف خاصة قضية "كويتيون بلا رواتب"

من ناحيته تقدم النائب رياض العدساني بتوصيات عدة في اجتماع مجلس الأمة الذي عقد أول أمس في مكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وطالب العدساني في توصياته بتقييم الوضع الصحي والإجراءات التي تمت وأبرزها الوقائية فيما يتعلق بالصحة العامة، مطالبًا بمعرفة خطة الحكومة بشأن قضية تجارة الإقامات والإجراءات التي تمت والمستقبلية في هذا الشأن

ودعا العدساني إلى الوقوف على المخزون الإستراتيجي ورفع تقرير عن الأسعار وجودة السلع وتوفرها، فضلا عن حسم ملف التوظيف وخاصة قضية "كويتيون بلا رواتب" وإقرار تأجيل أقساط الصندوقين الأسرة والمعسرين.

وطالب العدساني بدراسة الاستبدال فيما يتعلق بالمتقاعدين ومؤسسة التأمينات والإجتماعية والمركز المالي للمؤسسة، وكذلك البدائل التمويلية بدلا من الدين العام، والحالة المالية للدولة والاقتصاد الوطني، والتعاقدات الحكومية ونوع التعاقد لكل عقد وافق عليه ديوان المحاسبة مع بيان تكلفته.

كما أوصى العدساني بترتيب الميزانية وخاصة فيما يتعلق بالتالي:

حصر بجميع الجهات الحكومية المكلفة رسميًا بقرار من مجلس الوزراء بمواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، مع بيان الإعتمادات المالية المقدرة لها تجاه متطلباتها في مشروع القانون بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة 2020/2021 ، وما صرف منها فعليًا حتى تاريخه قرين كل جهة وبيان عن المصروفات الفعلية التي تحملتها الخزانة العامة للدولة تجاه استخدامها أصول "المؤسسات والشركات والأفراد" من مبان وآليات وغيرها الموضوعة تحت تصرف الدولة لمواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا، مع توضيح آلية تسكين تلك المصروفات على الميزانية.

وبيان عن المبالغ المقيدة في حساب العهد تحت عنوان "دفعات نقدية بالخارج" للجهات الحكومية التي لها مكاتب تمثيلية خارج دولة الكويت نظير تكفل الدولة بمصروفات إسكان المواطنين وإجلائهم وأي مصروفات أخرى ذات صلة بهذا الموضوع مع بيان آلية تسويتها.

من جهته اعرب النائب محمد الدلال عن أسفه لعدم عقد جلسة مجلس الأمة أمس والتي كانت مرتبطة بمراقبة ومتابعة الأداء الحكومي في مواجهة وباء فيروس كورونا، وكذلك إقرار عدد من التشريعات المرتبطة بالأزمة، مؤكدًا أنه من دون انعقاد جلسات المجلس لن تتمكن الحكومة من مواجهة وحل القضايا بنجاح.

وقال في تصريح بمجلس الأمة " مع الأسف الحكومة اعتذرت وربطت اعتذارها بأسباب الاحتياطات الصحية، وكذلك لم يكتمل النصاب حيث لم يتجاوز الحضور الـ ٢٠ عضوًا وبالتالي رفعت الجلسة" .

وأضاف الدلال أن انعقاد الجلسات أمر مهم يرتبط بممارسة الصلاحيات الدستورية، مشددًا على أنه لا يمكن استمرار عدم انعقاد جلسات المجلس لفترة طويلة.

ولفت إلى أن تقديم الاقتراحات والأسئلة البرلمانية وأيضا التواصل مع الوزراء ليس كافيًا ولا يغني عن قرارات للجلس في مواجهة الأزمة .

وتساءل " كيف لنا أن نتأكد أن الأوامر المباشرة والعطاءات تتم وفق القانون ؟ ألا يفترض بالحكومة توضيح وشرح هذا الأمر، كي تغلق ما يدور من شبهات حول هذا الموضوع ".

وأكد الدلال أن المشاكل المتعلقة بالتركيبة السكانية والعمالة قضية مهمة جدًا لا سيما في ظل بعض الممارسات الخاطئة وبالتالي إدارة ملف التركيبة السكانية وتجار الإقامات يحتاج إلى مواجهة ومتابعة . وأشار إلى أن التعديات الخطيرة على الجانب الأمني والتي تحدث بشكل يومي يجب أن يكون التعامل معها بحزم .

وبين أن هناك أيضا قضايا الإنفاق المالي والرؤية الاقتصادية ومشكلة الإيجارات وملف المواطنين بلا رواتب وغيرها الكثير من المشاكل التي يجب مناقشتها.

وتساءل " لا يمكن حل المشكلات من دون انعقاد جلسات كي تتم المساعدة في إدارة الأزمة، مؤكدًا أنه إذا كانت الحكومة تشعر أنها ضعيفة في مواجهة المجلس فلتستقل، لأنها لا تستطيع إدارة الأزمة" . وأوضح الدلال أن هناك الكثير من الإيجابيات لدى الحكومة وتستحق الشكر والتقدير على ذلك ، وقد أشدنا بدور وزير الخارجية في إجلاء الكويتيين، وأيضا وزير التجارة بتوفير المخزون الغذائي، ووزيرة الشؤون ودورها بالجمعيات، ووزير الداخلية وما فعله ويفعله لمنتسبي الوزارة في ظل هذه الأجواء، إضافة إلى وزير الصحة والطاقم الطبي والتمريض.

وأكد أن الإشادة لا تمنع المراقبة والمساءلة، لأن جوهر العمل البرلماني الدستوري هو مراقبة الجميع والإشادة إذا أجاد وأيضا المساءلة إذا احتاج إلى تقويم وترشيد وتوجيه.

وتمنى الدلال عقد الجلسة المقبلة المقرر انعقادها بعد العيد على أن تكون القضايا الرئيسية فيها هي وضوح أوجه الصرف، وكيفية التعامل مع زيادة أعداد المصابين، والجانبين الأمني والغذائي.

بدوره أبدى النائب د. عادل الدمخي استغرابه من عدم حضور الحكومة للجلسة التي كانت مقررة اليوم "أول أمس" ، مؤكدًا أنه لا عذر لديها في عدم الحضور كون جدول أعمال الجلسة واضحًا وباستطاعتها الحضور ممثلة بوزير أو أكثر.

وقال الدمخي في تصريح صحفي بمجلس الأمة " إننا حضرنا الجلسة التي دعينا إليها اليوم ولكن للأسف لم يكتمل النصاب ولم تحضر الحكومة، بالرغم من حضور بعض الوزراء اجتماعات اللجان البرلمانية" .

واعتبر أن الحكومة لا تريد المواجهة وتوضيح الأمور خاصة وأن هناك مطالبات نيابية بلجنة تحقيق فيما يتعلق بتجارة الإقامات.

وبين أن هناك قضايا مهمة يفترض من الجميع التعاون لأجلها منها ما يخص الكويتيين المقطوعة رواتبهم، مستغربًا سكوت الحكومة عن تضرر هذه العوائل الكويتية التي لا يوجد لها أي مصدر دخل في الوقت الحالي.

وتساءل الدمخي ما الذي يمنع وزيرة الشؤون من فتح باب المساعدات الاجتماعية مؤقتًا لمدة ستة أشهر من الآن للكويتيين بلا رواتب؟

وأكد الدمخي أنه يفترض على الحكومة أن تكون أكثر شفافية وحيادية في ظل الوضع الحالي بدلا من توجيه الاتهامات وتوضيح الامور من خلال مؤتمر صحفي تشرح فيه ما يطرح في الساحة وكذلك آلية تعاقداتها التي تمت، والرد على الشبهات التي تعرض بمستندات رسمية.

وأشار إلى أن لجنة الميزانيات كلفت ديوان المحاسبة بمراجعة جميع التعاقدات واعادة عرضها على اللجنة مرة أخرى، مؤكدًا أن هناك اجتماعًا سيعقد في مقر اللجنة أو في مكتب المجلس مع مسؤولين في ديوان المحاسبة حول هذه التعاقدات.

ولفت الدمخي إلى متابعته الكثير من القضايا مثل قضية ضيافة الداخلية التي يتابعها الرغم من كونها قضية منذ المجلس السابق، مؤكدًا أنه لن يترك أيًا من هذه التجاوزات.

وبين الدمخي أن الأزمة اليوم صحية وتتعلق بموضوع يهم العالم كله لكن هذا الأمر لن يمنع من المحاسبة، معتبرًا أن هناك تهاونا من بعض الوزراء رغم الجهود الحكومية القائمة وأن مسؤولية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد كبيرة جدًا في التعامل مع هذه التجاوزات.

أعرب النائب د. بدر الملا عن أسفه لعدم حضور الحكومة الجلسة التي كانت مقررة اليوم الأربعاء، معتبرًا أن النية كانت مبيتة لديها في عدم الحضور. وقال الملا في تصريح صحفي " تواجدت اليوم مع النواب تلبية لدعوة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لحضور جلسة محددة البنود في جدول الأعمال وهي بنود مستحقة وغير مستفزة للحكومة".

وأضاف " أسجل استهجاني لعدم حضور الحكومة لهذه الجلسة في ظل هذه المعطيات ووعي الجميع في المجلس من عملية إجراء الفحوصات قبل بداية الجلسة والالتزام بالتباعد الاجتماعي، لكن يبدو أن النية مبيتة لدى الحكومة بعدم حضور الجلسة اليوم".

ورأى أنه حتى بعد العيد ستستمر الحكومة ولفترة أطول بعدم حضور الجلسات معتقدة أنها تريد الوصول إلى نهاية دور الانعقاد وإنجاز أمر لا تستطيع إنجازه الآن في مجلس الأمة ولكنها ستقوم بإنجازه بعد فض دور الانعقاد وهو إصدار مرسوم ضرورة بالدين العام.

وأكد أن الجميع يعرف بأن لدى مجلس الأمة توجهًا عامًا برفض الدين العام، لذلك فالأمر غير صحي بعدم حضور الحكومة الجلسة، لافتًا إلى أن أي معطيات أخرى لن تكون سليمة اليوم في ظل عدم تعاون الحكومة.

وبين أن النواب أبدوا تعاونًا كبيرًا وامتنعوا عن التصعيد ضد الحكومة ومكنوها في عملية إيجاد الحلول للمشاكل التي طرأت بسبب وباء كورونا قدر الإمكان رغم الوضع المتردي.

وأشار إلى أن هناك أمورًا كثيرة من بينها الملف الأمني فهناك خشية عليه في ظل عدم تعامل سليم مع السياسة الخارجية، لافتًا إلى أنه في كل اجتماع كان يحث وزير الخارجية بأن يكون للكويت دور في التعاون مع الدول التي ترفض إجلاء رعاياها وأن هذا الأمر نجني ثماره اليوم.

وأبدى الملا خشيته من ازدياد الأمر سوءًا في قادم الأيام في ظل المجاملات السياسية التي تمارسها الحكومة، معتبرًا أن هذا الأمر هو ما دعا الحكومة إلى عدم حضور الجلسة فهي لا تريد فتح هذا الموضوع.

واختتم الملا تصريحه بالقول "أعتقد أن الأمر اليوم لن يكون تحية بالمثل لأن الحكومة لم ترد التحية للمجلس بمثل ما تعاون معها في الأيام الماضية وسيكون لدينا حديث أوسع وأشمل معها بعد عيد الفطر".

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد قام برفع الجلسة الخاصة العلنية أول أمس نتيجة لعدم حضور الحكومة وعدم اكتمال النصاب وفق المادة 116 من الدستور.

وقام الرئيس الغانم بتوجيه الدعوة لمن يرغب من النواب إلى اجتماع في مكتب المجلس حاليًا للتباحث حول بعض الأمور والمقترحات الموجودة لدى النواب.

وكان الغانم قد وجه الدعوة لحضور الجلسة الخاصة العلنية طبقًا للمادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي كان من المقرر على جدول أعمالها بنود عدة.

ويتعلق البند الأول في الجلسة بتقارير اللجان عن مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين عن:

أ- التقرير الرابع والثلاثين التكميلي للتقرير الثاني والعشرين بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 19/02/2020.

ب- التقرير الثاني والثلاثين التكميلي للتقرير الحادي عشر بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 19/02/2020.

ج- التقرير الخامس والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وعددها 8 اقتراحات أربعة منها محالة بصفة الاستعجال.

ويتعلق البند الثاني بمناقشة الميزانية والبدائل التمويلية والتعاقدات المالية الحكومية أثناء أزمة فيروس كورونا.

ويحتوي الجدول على بند ثالث يتعلق بعرض وزير المالية الحالة المالية للدولة وفقًا لنص المادة (150) من الدستور.

وكان من المفترض أن يناقش المجلس في البند الرابع المدرج على جدول أعمال الجلسة طلبات التكليف المقدمة من بعض السادة الأعضاء وطلبات اللجان بالتمديد.